المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسوان - المجلد (٢) العدد(٤) يوليو ٢٠١٩

بحث بعنوان

المشروعات الصغيرة ودورها فى تمكين الشباب

الباحث

فهد سيد أحمد إبراهيم أحمد

باحث ماجستير بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

المشروعات الصغيرة ودورها فى تمكين الشباب

إنطلاقاً من إيمان الباحث بما لهذه المشروعات من قدرات ومزايا يسمح لها بأن تمارس دوراً ريادياً فى تحقيق التنمية بشقيها الإقتصادية والإجتماعية جنباً إلى جنب، فضلاً عن كونها الأنسب فى ظل السياسات الإقتصادية الحالية.

يتسنى للباحث أن يعرض فى هذا الفصل المشروعات الصغيرة من حيث الواقع والنشأة، ومن ثم مدخل مفاهيمى لها، ثم يتطرق للحديث عن المعايير الكمية والنوعية للمشروعات الصغيرة وأنواعهاومزاياها والسمات النوعية لها، ثم ينتقل للحديث عن الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة وإسهامات المشروعات الصغيرة فى التنمية، وعرض أوجه الإختلاف بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، ويختتم الفصل بالتحديات التى قد تقف حائلاً دون الإستفادة منها.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغيرة_ تمكين الشباب

Abstract

Small projects and their role in youth empowerment

Based on the researcher's belief in the capabilities and advantages of these projects, which allow them to play a leading role in achieving economic and social development side by side, as well as being the most appropriate in light of current economic policies.

In this chapter, the researcher will be able to present small projects in terms of reality and origin, and then a conceptual introduction to them, then he will talk about the quantitative and qualitative criteria for small projects, their types, advantages and qualitative features, then he will move on to talk about the supporting entities for small projects and the contributions of small projects to development, and present the differences between small and large projects, and concludes the chapter with the challenges that may stand in the way of benefiting from them.

Keywords :

Microenterprises _ youth empowerment

مدخل مشكلة الدراسة:

تحظى المشروعات الصغيرة فى الوقت الراهن بإهتمام مخططى السياسات الإقتصادية والإجتماعية فى مختلف دول العالم المتقدم منها والنامى على حد سواء، وذلك إنطلاقاً من الدور الحيوى الذى تقوم به فى تحقيق تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول.[1]

فالدور المحورى الذى تسهم به المشروعات الصغيرة فى عمليات التنمية من أهم المحاور الإستراتيجية التى يمكن أن تعتمد عليها إقتصاديات الدول النامية حيث أن المشروعات الصغيرة من أهم الآليات الفعالة فى تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات والخدمات التى تكون بدورها الهيكل الإقتصادى لمعظم دول العالم المتقدم، كما أنها تمثل إحدى حلقات التوازن فى الهيكل الإقتصادى بما تتميز به من مرونة وسرعة الإستجابة لمتغيرات السوق المحلية والعالمية.[٢]

فهى تعد من أهم أدوات وعناصر التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بل إرتقت لتصبح أهم العناصر الإستراتيجية فى عملية التنمية والتطور الإقتصادى فى معظم دول العالم ، حيث إعتمدت العديد من الدول عليها فى عملية البناء الإقتصادى وإستطاعت من خلالها العبور من دائرة الدول النامية إلى الدول المتقدمة بالإضافة لما لديها من تحقيق الإستثمار الأمثل للعنصر البشرى.[٣]

فى حين أن التحدى الأكبر الذى يواجه البلاد هو إمكانية تحويل العنصر البشرى من عنصر يمثل عبئاً على التنمية إلى عنصر يكون هو الدافع لها. [٤]

ولم تكن مصر بعيدةً عن خوض هذا المضمار منذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩٩ للصندوق الإجتماعى للتنمية والذى يستهدف وضع السياسات الخاصة بقطاع المشروعات الصغيرة والإشراف على تنفيذها والتى يستهدف بها الفئات الأكثر إحتياجاً من محدودى الدخل ، والشباب، والمرأة ، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات، والفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الإقتصادى للدولة وتم تحديد المستفيدين من هذه الفئات على أساس

إستخدام معايير الفقر والبطالة وعدد السكان،عن طريق مسوحات ودراسات ميدانية متخصصة.(٥)

ويحمل هذا المصطلح فى طياته العديد من الأشكال التى تندرج تحته، والتى قد تختلف فى خصائصها إختلافاً بيناً وكذلك ما يتميز به قطاع المشروعات الصغيرة بمكوناته، وسرعة تغيرها مما يشكل صعوبة فى تحديدها، نظراً لأن ما يعتبر مشروعاً صغيراً فى فترة معينة أو فى مكان ما، ربما لا يكون كذلك فى فترة أخرى أو فى مكان آخر، وعلى ذلك فإن الأمر تحكمه إعتبارات نسبية تختلف بإختلاف الزمان والمكان.(٦)

كذلك ويعانى المقصود بالمشروعات الصغيرة من وجود خلط بينه وبين غيرها من الأحجام الأخرى للمشروعات وترجع هذه الصعوبة إلى إختلاف المقصود بكلمة صغير من بلد لآخر، ومن وقت لآخر داخل نفس البلد.(٧)

فقد يتطلب الأمر وضع خطوط فاصلة بين مختلف المشروعات الصغيرة خشية اختلاط الأمر بين حدودها وحدود المشروعات الأخرى وما هو ذات صلة وثيقة بها.(٨)

يعرف قانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ وهو قانون تنمية المشروعات الصغيرة، والذي نص على أن المنشأة الصغيرة هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن الخمسين ألف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين.

وذلك وفقا لنص القانون كما يلي:-

المنشأة الصغيرة: شركة/ منشأة فردية تمارس نشاط اقتصاديا أو إنتاجي أو خدمي أو تجاري لا يقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين عن ٥٠ عامل.(٩)

فى حين أن هناك عدد كبير من الأدبيات الإقتصادية التى تناولت تعريف المشروعات الصغيرة والتى يتم إستعراض بعض منها على النحو التالى :

كل مشروع إقتصادى يتخذ كيان حى مستقل بذاته يملكه ويديره منظم يعمل على التأليف بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها فى السوق ليستحوذ على نصيب محدود من هذا السوق وتحقيق أهدافاً معينة فى مقدمتها تحقيق أقصى ربح ممكن.(١٠)

بينما يرى آخرون بأنها " تلك المشروعات التي يمتلك فيها المشروع الواحد نصيب صغير من السوق ويدار بطريقة فردية من أصحابه، وليس من خلال هيكل إداري منتقى ومن ثم فهو مشروع ليس بالحجم الكبير الذي يسمح له بدخول أسواق رأس مال" .(١١)

ويرى معهد التخطيط القومي أن المشروع الصغير هو " ذلك المشروع الذي يستخدم عمالة يتراوح عددها من ١٩ إلي ٤٩عاملاً".

بينما تعرفها وزارة التخطيط بأنها "المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم" .(١٢)

ثانياً :مدخل مفاهيمى للمشروعات الصغيرة

١. جدول رقم (٢) يوضح المعايير التى إستندت عليها بعض الجهات المصرية عند وضع تعريف المشروع الصغير (١٣) :

م	الجهة	عدد المشتغلين	رأس المال الثابت	إعتبارات
١	الصندوق الإجتماعى للتنمية	٥٠ مشتغل فأقل	يتراوح ما بين ٥٠ ألف ومليون جنيه	-
٢	وزارة الصناعة المصرية	١٠ : ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد إستبعاد قيمة الأرض والمبانى	

٣	وزارة التخطيط المصرية	٤ : ١٠ عمال	لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه	
٤	وزارة التنمية المحلية	-	-	يراعى فقط أن يكون النشاط رسمياً وأن يكون مسجلاً فى الإتحاد التعاونى
٥	الهيئة العامة للتصنيع	-	لا يزيد عن مليون جنيه مصرى	-
٦	الهيئة العربية للتصنيع	١٠ : ٥٠ عامل	لا تزيد قيمة الآلات عن نصف مليون جنيه	-
٧	إتحاد الصناعات المصرية		ألف جنيه	
٨	بنك التنمية الصناعية المصرى	-	لا يزيد رأس مالها عن ١ مليون جنيه	يعتمد على تعريف البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، حيث يقوم بنك التنمية الصناعية المصرى بتعديل حجم وقيمة الأصول بصفة دورية فى ضوء معدلات التضخم لأسعار السلع

٩	بنك مصر	١٠ : ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد إستبعاد الأرض والمبانى	بشرط أن تهدف تلك المشروعات إلى إرساء قيمة العمل الحر بين طوائف الشعب المختلفة
١٠	بنك فيصل الإسلامى المصرى	١٠ : ٩٩ عاملاً	لا يزيد عن نصف مليون جنيه	

٢. مفاهيم ذات صله:-

مفهوم حاضنات الأعمال:-

" مؤسسة تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب أفكار المشروعات الصغيرة الذين لا تتوافر لديهم الموارد الكافية لتحقيق طموحاتهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعم يؤديان إلى تطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات تنميتها وكفاءتها الإقتصادية إلى الحد الذى يضعها على بداية طريق النمو المستمر دون الحاجة إلى مساعدة خارجية".(١٤)

وتعرف حاضنات الأعمال بأنها جهة تقدم منظومة خدمات متكاملة للمشروعات الصغيرة الناشئة منذ تكوينها وحتى دخولها مرحلة الإنتاج وكأنها وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والإهتمام الشامل ، إلى أن يغادر الحاضنة بعد أن يمنحه الأخصائيون شهادة تؤكد صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين.(١٥)

كما تعرف أيضاً: بأنها تسهيلات مصممه لمساعدة المشروعات الجديدة والبادئة لتصبح مربحة عن طريق إمدادها فى بدايتها الأولى بالنصيحة والخدمات والعم والعمل على تقليل معدلات المخاطرة فى المشروعات الجديدة الناشئة وتمد مستأجريها بمكان للعمل وبيئة داعمة لنمو مشروعاتهم وتكون فترة الإحتضان الرسمية من سنة إلى ثلاث سنوات، وتعمل على تأسيس هذه المشروعات أثناء تلك الفترة قبل خروجها لمجتمع الأعمال الواسع.(١٦)

خدمات الحاضنة :

١- توفير الإحتياجات والمساندة للتقنية.

٢- إرشاد وتوجيه منتسبى الحاضنة.

٣- تدريب موظفى المشروعات المنتسبة.

٤- بناء هيكل نموذجى لإنشاء وتأسيس الأعمال والشركات الجديدة.

٥- توفير مواقع كافية لإستقبال عملاء المنتسبين.

٦- توفير المساندة والمساعدة الإدارية والتسويقية.

٧- توفير المساعدة والإستشارة المالية.

٨- التعرف على المستثمرين والشركاء الإستراتيجيين.(١٧)

والمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال مفهومين متقاربين وتتفق بينهما كثير من الصفات وهناك خلط واضح بين مفهومى المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال خاصة، بينما ريادة الأعمال لا تتطلب قواعد العمل التقليدى بعكس المشروع الصغير.(١٨)

مفهوم ريادة الأعمال:-

وسيلة مبتكرة من وسائل تطوير المجتمعات الإنسانية تعتمد على التوجيه والحفز والإبداع في مجالات المشاريع والمبادرات الإجتماعية، والتأكيد على تفعيل دور كل الرياديين ورجال الأعمال والشركات والهيئات والمؤسسلت المختلفة في تحقيق المسؤلية الإجتماعية بالمجتمع المحلى، ولها تأثير كمى يراد به إحداث تغيير نوعى لتحقيق التنمية المستدامة، وتسعى لتصحيح المسار الإقتصادى للمجتمع بصورة أكثر شراكة مع قطاعات المجتمع المختلفة من خلال ريادى الأعمال وذلك بالإعتماد على خطط ومبادرات ومشاريع تعتمد على تفعيل كل عناصر رأس المال المجتمعى وتحقيق تحسين وزيادة في معدل رفاهية المجتمع.(١٩)

إلا أن ريادة الأعمال تتميز بأربع صفات تجعلها مختلفة عن المشروعات الصغيرة تتلخص فى :

مقدار خلق الثروات: فالمشروعات الصغيرة تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضى لصاحبه يكون أفضل من التوظيف التقليدى ، أما ريادة الأعمال فتهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى بناء الثراء الكبير.

سرعة بناء الثروة : أن المشروعات الصغيرة تبنى ثروتها عادةً عبر حياة صاحبها وفق وقت زمنى طويل فى حين أن الثروة الريادية يبنيها رائد الأعمال خلال زمن قياسى فى حياته العملية لا تتجاوز عادة خمس إلى عشر سنوات.

المخاطرة : تتميز ريادة الأعمال بالمخاطرة العالية وهو الثمن الذى يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل الثراء.

الإبتكار والإبداع : ريادة الأعمال تتصف بالإبتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة ، وهى أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المشروعات الصغيرة.(٢٠)

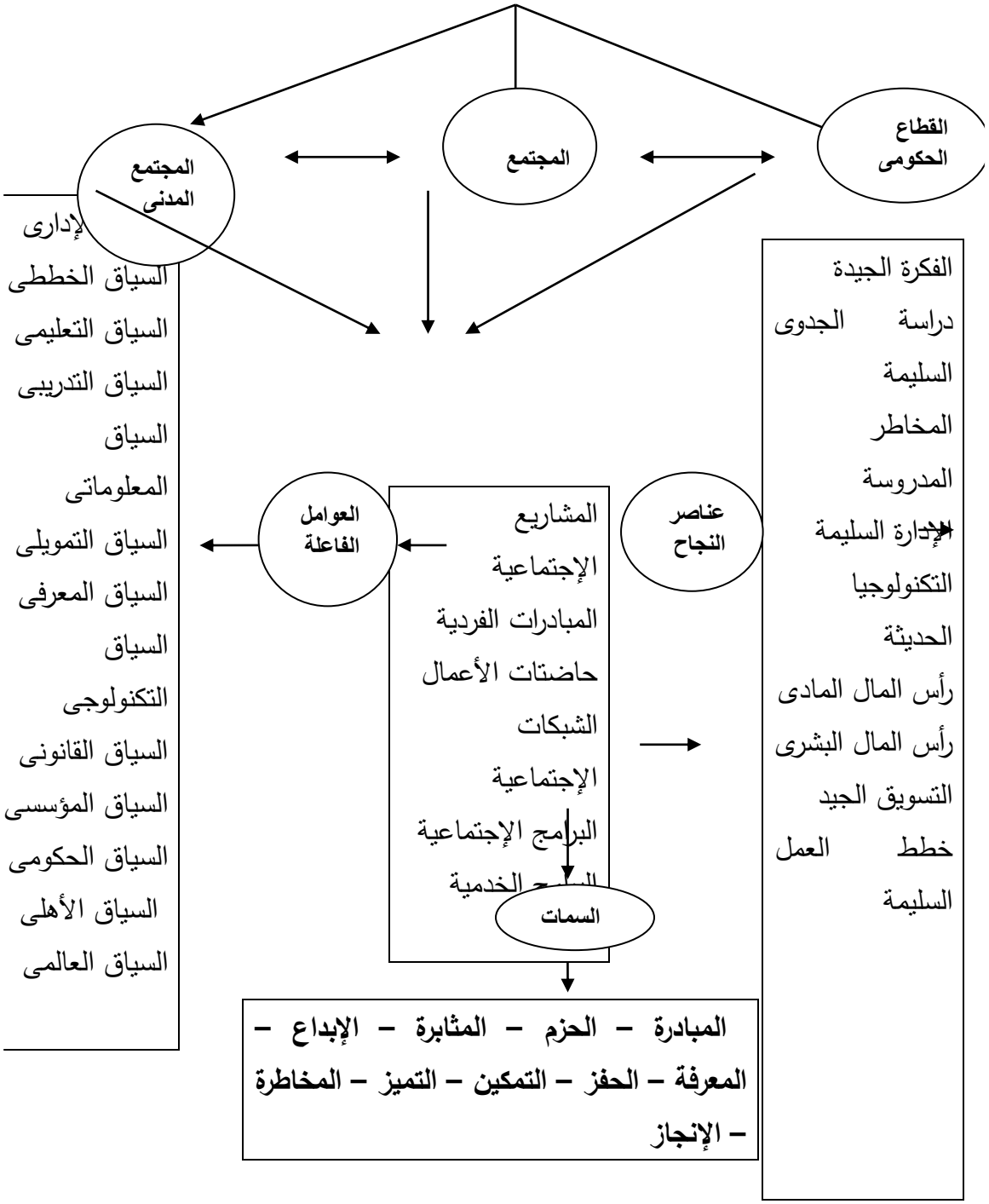
القطاع الحكومى
المجتمع
المجتمع المدنى
الفكرة الجيدة
دراسة الجدوى
السليمة
المخاطر
المدروسة
الإدارة السليمة
التكنولوجيا
الحديثة
رأس المال المادى
رأس المال البشرى
التسويق الجيد
خطط العمل
السليمة
عناصر النجاح
المشاريع
الإجتماعية
المبادرات الفردية
حاضنات الأعمال
الشبكات
الإجتماعية
البرامج الإجتماعية
العوامل الفاعلة
الإدارى
السياق الخططى
السياق التعليمى
السياق التدريبى
السياق
المعلوماتى
السياق التمويلى
السياق المعرفى
السياق
التكنولوجى
السياق القانونى
السياق المؤسسى
السياق الحكومى
السياق الأهلى
السياق العالمى
السمات
المبادرة – الحزم – المثابرة – الإبداع – المعرفة – الحفز – التمكين – التميز – المخاطرة – الإنجاز

شكل رقم (١) يوضح ريادة الأعمال[٢١]

ثالثاً : المعايير الكمية والنوعية للمشروعات الصغيرة [٢٢]

جدول رقم (٣) يوضح المعايير الكمية والنوعية للمشروعات الصغيرة

المعاييرالكمية	الشرح
عدد العاملين	١- يعتبر هذاالمعيار تحديداً لمعالم المشروعات الصناعات الصغيرة ٢- يتراوح عدد العمال في الدول النامية من (١٠ : ١٠٠) عامل بينما الدول المتقدمة صناعياً من (١٠٠ : ٥٠٠) عامل ٣- يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى تبعاً لإمكانيات كل دولة وظروفها
رأس المال	٤- يتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابت (أرض – مبانى – آلات) وبين رأس المال العامل (معدل دوران رأس المال) ٥- يعد من المعايير الأساسية لتصنيف المشروعات من حيث الحجم ٦- يختلف أيضاً من دولة لأخرى ٧- هناك قصور في هذا المعيار مثل إختلاف العملات وأسعار صرفها وإختلاف رأس المال المستخدم
الإنتشار	١- المشروعات الصغيرة تتميز بالإنتشار إلا أنها غير منظمة ومن الممكن تواجد أكثر من مشروع في نفس المكان
المبيعات	١- يدل حجم المبيعات على حجم المشروع
الإدارة والتنظيم	١- تتميز الإدارة في المشروعات الصغيرة بأنها بسيطة يديرها

	صاحب المشروع في أغلب الأحيان ٢- التنظيم الإدارى قد تنقصه الإدارة العلمية المدربة
التكنولوجيا	١- التطورات التكنولوجية الحديثة وجودة الإنتاج أدت إلى إمكانية تجزئة مراحل الإنتاج وإمكانية تغذية المشروعات الكبيرة
كمية وقيمة الإنتاج	١- كمية الإنتاج وقيمته وجودته يفرق بين المشروعات الصغيرة والكبيرة ٢- يرتبط الإنتاج في المشروعات الصغيرة بأسواق صغيرة الحجم وإنخفاض دخل المستهلكين
المعايير النوعية	١- درجة تأثير المشروعات الصغيرة في السوق ٢- شكل الإدارة والملكية في في المشروعات الصغيرة (لا تنفصل الملكية عن الإدارة في أغلب المشروعات الصغيرة)

رابعا: أنواع المشروعات الصغيرة :

وتختلف المشروعات الصغيرة وفقاً لإختلاف نشاطها وطبيعتها ، وعدد ملاكها وإرتباطها، لكن لا تخلو أن تكون أحد الأنواع التالية المبينة في الشكل التالى:

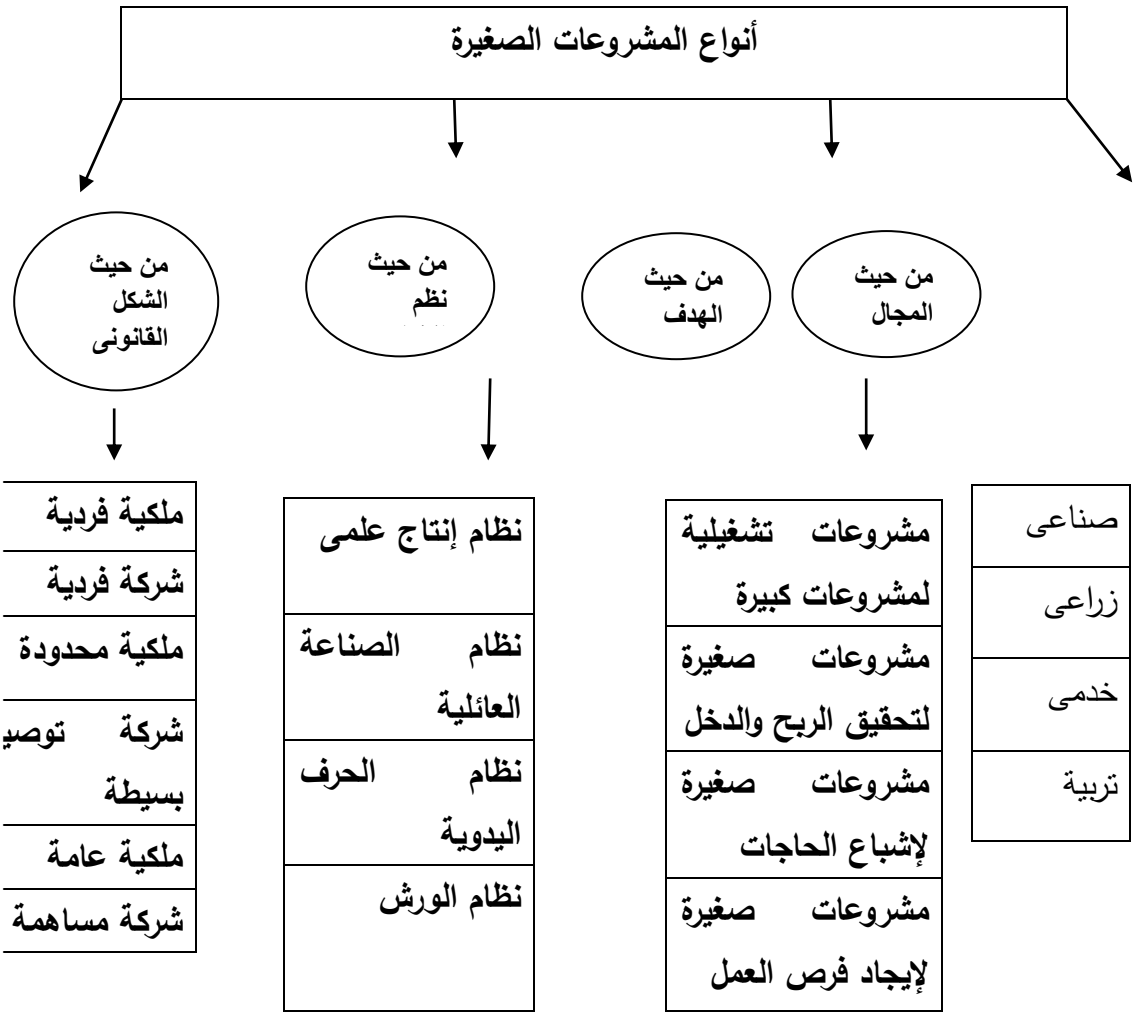

شكل رقم (٢) يمثل أنواع المشروعات الصغيرة وفق المجال والهدف والشكل القانونى ونظام الإنتاج. [٢٣]

تصنيف آخر للمشروعات الصغيرة :

- **مشروعات إنتاجية وهى نوعان :**

- المشرعات التى تنتج سلعاً إستهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التى تستخدم الموارد المحلية.

- المشروعات التى تنتج سلعاً إنتاجية تساهم فى إنتاج سلعاً أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

- **مشروعات خدمية :**

التى تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الإستشارات الطبية أو الهندسية أو الإدارية أو السياحية أو خدمات الكمبيوتر.

- **مشروعات تجارية :**

وهى كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها وتغليفها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة أو تجارة التجزئة.[٢٤]

خامساً : مزايا المشروعات الصغيرة :

١- المرونة فى الإدارة.

٢- المعرفة الدقيقة بالعملاء والأسواق.

٣- العلاقة القوية مع المجتمع المحلى.

٤- الخدمة الشخصية للعملاء.

٥- التقيد المحدود بالقواعد الحكومية.[٢٥]

٦- سهولة وبساطة متطلبات التكوين.

٧- حرية صاحب المشروع، بساطة ووضوح تنظيمها.

٨- ملكية فردية أو عائلية أو مشروعات أشخاص مما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة.[٢٦]

سادساً : السمات النوعية للمشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة [٢٧]:

جدول رقم (٤) يوضح السمات النوعية للمشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة

م	المشروعات الصغيرة	المشروعات الكبيرة
١	ضعف التمثيل المؤسسى	قوة التمثيل المؤسسى
٢	تفتقر القرب من صانعى القرار	قريبة من صانعى القرار
٣	تتخذ صيغة الملكية الفردية	تتخذ صيغ قانونية معقدة
٤	تتجه فى الأساس للطبقات الدنيا والأسواق الواقعة فى النطاق الجغرافى للمنشأة	تتجه للطبقات العليا والمتوسطة وأسواق التصدير
٥	تتأثر بالبيئة التنظيمية المحلية (التراخيص، إدارة السياسة الضريبية، والتوزيع الجغرافى)	تتأثر بتقلبات السياسات الإقتصادية العامة (سعر الفائدة، أسعار الصرف، ونظم التبادل التجارى)
٦	تعتمد على أسواق الإئتمان غير الرسمية	تهيمن على أسواق الإئتمان الرسمية

سابعاً : الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة بمحافظة أسوان [٢٨] :

جدول رقم (٥) يوضح الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة بمحافظة أسوان

م	الجهة	موضوع التعامل
١	المحليات	رخص التشغيل
٢	وزارة الصناعة الأمن الصناعى الهيئة العامة للتصنيع مراكز التدريب والتكوين المهنى الهيئة العامة للتوحيد القياسى	تحقيق إشتراطات الترخيص القيد بالسجل الصناعى وتحديده الموافقة لتراخيص تشغيل النشاط شهادة قياس مستوى المهارة المواصفات القياسية للمنتج والعلامة التجارية
٣	وزارة التأمينات الإجتماعية	فتح ملف تأمينى للمنشأة التأمين على صاحب العمل والعاملين
٤	وزارة القوى العاملة	شهادة قياس مستوى المهارة
٥	وزارة الزراعة	تراخيص مزارع الدواجن تراخيص الإتجار فى المخصبات الزراعية تراخيص مشروعات الصوب الزراعية والمشاتل
٦	وزارة التموين	تراخيص المخابز البلدية ،مشروعات المنافذ التسويقية تراخيص مضارب الأرز ومطاحن الغلال
٧	وزارة الإسكان	تراخيص مشروعات المقاولات
٩	وزارة الداخلية الدفاع المدنى إدارة المرور	تحقيق إشتراطات الترخيص تراخيص قيادة مهنية
١٠	وزارة شئون البيئة	دراسة الأثر البيئى

١١	وزارة المالية مصلحة الضرائب العامة مصلحة الضرائب على المبيعات الضرائب العقارية الغرفة التجارية	تحقيق إشتراطات الترخيص تراخيص قيادة مهنية البطاقة الضريبية والإقرار الضريبى تسجيل عقود شركات الأفراد
١٢	مصلحة التسجيل التجارى	كشف مشتملات العوائد التسجيل بالغرفة لإستخراج السجل التجارى القيد بالسجل التجارى وتجديد القيد شهادة عدم الإفلاس
١٣	وزارة العدل الشهر العقارى	التصديق على التوقيع التوثيق التوكيلات
١٤	وزارة الصحة	تراخيص مشروعات مستحضرات التجميل إستخراج الشهادات الصحية
١٥	وزارة السياحة	المشروعات السياحية
١٦	الهيئة العامة للثروة السمكية	تراخيص المزارع السمكية
١٧	أكاديمية البحث العلمى	تسجيل براءات الإختراع

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغركأحد الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة بمحافظة أسوان [٢٩] :

Medium , Small and Micro enterprises Development Authority)

(

(الصندوق الاجتماعى سابقا Social Fund for Development)

نشأ فى البداية بالقرار الجمهورى رقم (٤٠) لسنة (١٩٩١) ثم تم التعديل إلى الجهاز بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017 بتاريخ أبريل. 2017

يحل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية (مادة ١٧)

الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الاعمال وذلك

بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال.

يهدف الجهاز الى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها وتحفيز

المواطنين على الدخول الى سوق العمل من خلال هذه المشروعات ، ونشر وتشجيع ثقافة ريادة الاعمال

والبحث والإبداع والابتكار وتنسيق جهود كافة الجهات المعنية في هذا المجال.

الخدمات غير المالية التي يقدمها الجهاز:

- ريادة الأعمال.
- برامج رفع الوعى بريادة الأعمال.
- التأهيل من خلال البرامج التدريبية.
- توجيه وارشاد رواد الاعمال من الشباب والفتيات لإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر.
- خدمات التشخيص والتدريب الفنى.
- تقديم الاستشارات(معلومات الاعمال– نماذج دراسات الجدوى الاسترشادية المتاحة)
- تنمية وتطوير التجمعات الانتاجية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .
- تسهيل التكويد الرقمى لمنتجات العملاء.

- دعم خدمات المرأة .
- تقديم حزم من المشروعات القابله للتكرار(تحويل السيارات للعمل بالوقود المزدوج بالغاز طبيعى/ بنزين . الخ)
- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة لتأسيس المشروع الصغير من خلال تجميع الجهات المعنية باستخراج.
- المستندات والأوارق اللازمة وترخيصه في مكان واحد ويتم إصدار الترا خيص للمشروعات من خلال (٣١) مركز الشباك الواحد.
- تهدف الخدمات الغير مالية إلى مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تطوير منتجاتهم وتحسين.
- الجودة وزيادة المبيعات وفي توسيع نطاق أعمالهم وتوفير عمالة مدربة.

آليات التمويل المختلفة التي يقدمها الجهاز:

١. الإقرا ض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال البنول والجمعيات والشركات .

٢. الإ قرا ض المباشر للمشروعات الصغيرة من فروع الجهاز المختلفة بالمحافظات.

٣. المنح للمحافظات والوزارات لتنفيذ مشروعات بنية أساسية وبنية مجتمعية كثيفة العمالة من خلال الجمعيات. لأهلية وصغار المقاولين بهدف إ تاحة فرص عمل للعمالة الموسمية.

ثامناً : إسهامات المشروعات الصغيرة فى التنمية :

إقتصادياً : –

- ترشيد قوى العرض والطلب فى أسواق السلع.
- العمل على توفير الصناعات المغذية والأجزاء والمكونات للمشروعات الكبيرة.
- تعمل على توفير الفرص للأفراد والأسر لزيادة الدخل من خلال فرص الإستثمار الرأسمالى المحدود.

- تعمل على الإستثمار الأمثل للمزايا النسبية لكل محافظة أو منطقة للوصول إلى أقصى طاقة تنموية والعمل على التخفيض من حدة التفاوتات الإقتصادية وتحقيق توازن أفضل بين المناطق.

إجتماعياً :

- تعتبر بمثابة معمل تجارب للأفراد لمواجهة مشاكل الإدارة والإنتاج.
- تعمل على تشجيع التوارث المهنى الإيجابى للحرف والمهن المهمة.
- العمل على محاولة التخفيف من حدة الفقر للأفراد والأسر من خلال زيادة وتوليد الدخل.[٣٠]

الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية الصغيرة مقارنة بالكبيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:[٣١]

جدول رقم (٦) يوضح الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية الصغيرة مقارنة بالكبيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

وجه المقارنة	المشروعات الصناعية الصغيرة			المشروعات الصناعية المتوسطة	المشروعات الصناعية الكبيرة
	مشروعات صناعية متناهية الصغر		مشروعات صناعية صغيرة		
	منزلية	بيئية وحرفية			
المكان	**المنزل**	**الورشة**	**المصنع**	**المصنع**	**المصنع**
الملكية	فردية	فردية أو تضامن	فردية – شركات – أشخاص	شركات – أشخاص – أموال	شركات أموال
عدد العمال	أقل من ٥	أقل من ١٠	١٠ : ٥٠	٥١ : ١٠٠	أكثر من مائة

درجة الآلية	يدوية	يدوية وآلات بسيطة	يدوية ونصف آلية	نصف آلية وآلية	آلية
السوق	أسرة ومعارف أو أسر منتجة	الحى والأسر المنتجة	السوق المحلى أساساً	السوق المحلى والدولى	السوق المحلى والدولى
المواد الخام	محلية ورخيصة	محلية	محلية ومستوردة أحياناً	محلية ومستوردة	محلية ومستوردة

أمثلة لبعض المجالات التى يمكن أن تعمل فيها المشروعات الصغيرة:[٣٢]

جدول رقم (٧) يوضح أمثلة لبعض المجالات التى يمكن أن تعمل فيها المشروعات الصغيرة

المجال	**الأمثلة**
الصناعة إنتاج السلع التامة الصنع الصناعات المغذية (الأجزاء والمكونات)	 ملابس – أثاث .....إلخ قطع غيار سيارات ، .....إلخ
التجارة تجارة الجملة تجارة التجزئة التصدير والإستيراد	 وكيل – متجر .....إلخ متجر متخصص .....إلخ محاصيل – آلات .....إلخ
الزراعة	إستصلاح أراضى – مزارع
الخدمات	إصلاح وصيانة
مشروعات لا تهدف للربح	جمعية خيرية – مستوصف – أسر منتجة

تاسعاً : أوجه الإختلاف بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة [٣٣] :-

جدول رقم (٨) يوضح أوجه الإختلاف بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة

وجه المقارنة	المشروع الصغير	المشروع الكبير
النواحى الإدارية :		
الإدارة العليا	فردية	مجموعة – مجلس – جمعية
التخطيط	قصير الأجل – غير علمى	طويل الأجل – علمى
التنظيم	لا يوجد هيكل تنظيمى أو يوجد هيكل محدود للغاية	هيكل تنظيمى ومستويات إشرافية
التوجيه	أساس شخصى	أنظمة إشرافية وتحفيز وإتصالات
الرقابة	مركزية بدون أنظمة	أنظمة مركزية ولا مركزية
نواحى النشاط :		
الإنتاج	محدود يعتمد على الإتجاهات	ضخم يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق – نشاط طبيعى عادة	متسع النطاق – وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدود – ذاتى	ضخم – رأس مال مملوك ومقترض

التكنولوجيا	.	متقدمة – متجددة
شئون الأفراد	محدودة – قرارات فردية	أنظمة عاملين

نماذج عالمية نجحت تجاربها فى مجال المشروعات الصغيرة: (اليابان)

انتهجت اليابان عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم منها :

١. إلزام الشركات التى تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب المشروعات الصغيرة ليس بأقل من ٣٠% من قيمة المناقصة.

٢. التشجيع على التعاقدات الفرعية من الباطن بمعنى المشروعات الصغيرة هى جزء مكمل لبعض الصناعات الكبيرة من خلال التخصص فى إنتاج أجزاء ومكونات معينة تحتاجها الصناعات الكبيرة كأجزاء السيارات.

٣. سياسة الاعفاء من الضرائب. [٣٤]

عاشراً : التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة

ويمكن إجمال أبرز تلك التحديات في النقاط الآتية :

١ – عدم وجود جهة واحدة في جمهورية مصر العربية لتنظيم شئون المشروعات الصغيرة وتوفير إجابات عن كافة الاستفسارات المتعلقة بها وبالإجراءات اللازمة لقيام الأعمال واستمرارهاوالفرص المتاحة بالأسواق.[٣٥]

٢ – عدم تخصيص مناطق صناعية للمشروعات الصغيرة الصناعية بشكل منظم وتخطيط متخصص.[٣٦]

٣ – إحجام عدد كبير من الشباب على الانخراط في هذا الاتجاه ومن ثم فإن نسبة كبيرة من هذه المشروعات تعاني خللاً من طبيعة الموارد البشرية ومستوى تأهيلها وكفاءتها للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة إلى نقص مصادر الإمداد بالمعونة الفنية والتدريب المستدام مما يعوق التطوير لها.[٣٧]

٤ – كما أن من أهم وأكبر العقبات التي تواجه هذه المشروعات هو الصعوبات الكبيرة التي تواجهها في الحصول على التمويل[٣٨] أو صعوبة حصول المشروعات الصغيرة على خدمات تمويلية تتسم بالاستمرار لتغطية احتياجاتها، وذلك لغياب القدرات المناسبة التي تستطيع تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة أو نموها واستمرارها.[٣٩]

٥ – بعض المعوقات التسويقية والتي تتعلق بالقصور الشديد في قنوات وشبكات التسويق للمشروعات الصغيرة واقتصار تسويق منتجاتها على النطاق الجغرافي الملاصق لها، والافتقار الشديد في المعلومات في الأسواق المحلية والأجنبية وحجم ومعدل الطلب على المنتجات.[٤٠]

٦ – منافسة المنتج الأجنبي الذي يتمتع بميزتين رئيستين، الأولى: هي الثقة التاريخية بالمنتج، والثانية: عدم مواجهته لحواجز جمركية تذكر بعد سياسات تحرير التجارة الخارجية، مما يصعب المنافسة على المنشآت الوطنية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

٧ – عدم تحمل ميزانيات معظم هذه المشروعات للتكاليف التسويقية من بحوث ودراسات، وحملات ترويجية، ومسؤولي تسويق، هذا فضلاً عن انخفاض الوعي التسويقي أصلاً لدى معظم مسؤوليها، حتى أن بعضهم لا يفرق بين مجالي التسويق والبيع.

٨ – ضعف الروابط مع المنشآت المتوسطة والكبيرة.

٩ – الارتفاع النسبي لنفقات النقل والتغليف والدعاية مقارنة بحجم ومبيعات هذه المشروعات.

١٠ – ضعف القدرة على اكتساب العملاء الدائمين، نظرا لافتقاد الكثير من هذه المنشآت لمقومات ومميزات تفضيلية عن غيرها من المنشآت .

١١ – تواجه هذه المشروعات صعوبات متعددة في سبيل الاستفادة من التطورات التقنية ذات العلاقة بنشاطها .

١٢ – افتقار العديد من القائمين على هذه المشروعات للبيانات والمعلومات اللازمة وبخاصة فيما يتعلق بالمقارنة بين المواصفات والأسعار، والأسلوب المناسب للتفاوض للحصول على أفضل الشروط التعاقدية .

١٣ – افتقاد الكثير من المعلومات عن المنافسين بالسوق في مجالات الإنتاج والأسعار والمواصفات...، مما قد يؤدي إلى إنشاء صناعات متكررة ومتشابهة، ويفقد هذه المشروعات أدوات تقييم الأداء والتعرف على مستوى الكفاءة الإنتاجية للمنشأة مقارنة بنظرائها بالسوق .

١٤ – إنخفاض كفاءة دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث يهمل العديد من مسؤولي المشروعات الصغيرة إعداد هذه الدراسات، مما يؤدي إلى تعثر هذه المشروعات، وأحيانا ولعدم خبرة مسؤوليها، فإنهم يقومون طوال الفترة التي تسبق هذا التعثر بممارسات سلبية تتمثل في حرب الأسعار ، والتلاعب في الجودة والمواصفات، مما ينعكس على جميع المشروعات بسوق المنتج والأسواق المرتبطة به ببالغ الضرر.

١٥ – عدم إهتمام غالبية هذه المشروعات بمبدأ الاستثمار في الموارد البشرية، لتنمية وتطوير المهارات الفنية والإدارية للعاملين فيها .

١٦ – مواجهة بعض الصعوبات في تحصيل مستحقاتها المالية.[٤١]

١٧ – إنخفاض مستوى الإدارة لهذه المشروعات والحاجة الشديدة إلى برامج تدريبية متطورة، وقلة الإهتمام بنشاط الخدمات والإستشارات (الفنية – المالية – الإدارية) وإرتفاع سعر الفائدة على القروض التمويلية المخصصة للمشروعات الصغيرة نسبياً وعدم قدرة المستثمر الصغير على تقديم الضمانات المطلوبة من البنوك للحصول على القرض.[٤٢]

خاتمة:

هناك حاجة ملحة من وجهة نظر الباحث لوجود المشروعات الصغيرة لما لها من طبيعتها الخاصة فى ظل تزايد الضغوط والأعباء على القطاع الحكومى وسعى الدولة بشكل عام إلى أن يلعب القطاع الخاص الدور الأكبر فى إمتصاص الطاقات البشرية.

لذلك تناول الباحث فى هذا الفصل المشروعات الصغيرة وألقى المزيد من الضوء على الموضوع من خلال عرض ماهية المشروعات الصغيرة والمعايير التى إستندت عليها بعض الجهات المصرية عند وضع تعريف المشروع الصغيرة وما يتصل بها من مفاهيم كحاضنات الأعمال، وريادة الأعمال ، والتطرق للحديث عن إسهامات المشروعات الصغيرة إقتصادياً وإجتماعياً، وإختتم الفصل بتناول أوجه الإختلاف بينها وبين المشروعات الكبيرة والتحديات التى تواجهها.

المراجع

١) عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى معالجة مشكلة البطالة بين الشباب فى الدول العربية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ٥.

٢) تقرير المجالس القومية المتخصصة: سياسات التحديث فى مجالات العمل الوطنى، (رئاسة الجمهورية، القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٢٣١.

٣) إبراهيم محمد الزين: إسهامات الغرف التجارية فى دعم المبادرات الشبابية، (بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ع ٤٢، ج ١٠، ٢٠١٧)، ص ٢.

٤) محمد عرفات عبد الواحد: إستراتيجية التمكين فى تنظيم المجتمع وتحسين نوعية الحياة لدى المرأة الفقيرة فى المجتمعات العشوائية، (بحث منشور، المؤتمر العلمى الدولى الثالث والعشرون، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٠)، ص١.

٥) منى عطية خزام: التنمية الإجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية،(المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢)، ص ١٤٧.

٦) أيمن على عمر: دراسات فى إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة " مدخل تطبيقى معاصر "، (منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠)، ص١٩.

٧) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى " دليل عملى لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته فى ظل التحديات المعاصرة "، ٢٠٠٢)، ص ١٥.

8) Rald D. Amboise, Management Theory for Small Business Attempts and Requirements, Academy of Management, Review, Vol. 13, No.2,1988,P101

٩) الموقع الإلكتروني الرسمى للصندوق الإجتماعى للتنمية: اللائحة التنفيذية الخاصة بتنمية المنشآت الصغيرة.

١٠) عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الإقتصادية " تحليل جزئى محلى " (مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ت)، ص ٥٣٠.

11) Graham Bannock, the Economic of Small Firms, Basil Blackwell, Oxford, 1981.

١٢) فرج عبد العزيز عزت، غادة إبراهيم نور الدين: تشجيع الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة(بحث منشور، المؤتمر السنوي الثاني عشر "، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٧، القاهرة، ٢٠٠٧)، ص٢٠١.

١٣) أيمن على عمر: دراسات فى إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة " مدخل تطبيقى معاصر "، (منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠)، ص ٢٣.

١٤) الصندوق الإجتماعى للتنمية " وحدة حاضنات الأعمال والتكنولوجيا " : دليل قبول المشروعات بالحاضنة، ١٩٩٩، ص٢.

١٥) لؤى محمد ذكى: المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية " الواقع ومعوقات التطوير " ،(المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٢٥.

(16 www. Businessaccess. Vic.gov.au.web:http

١٧) لؤى محمد ذكى: المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية " الواقع ومعوقات التطوير "، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٢٦.

١٨) رئيس إتحاد رواد الأعمال العرب " أحمد إبراهيم "،(الأهرام الإقتصادى، الأحد ٢٨ يناير ٢٠١٨).

١٩) أحمد حمدى شورة توفيق: نحو تصور لدور ريادة الأعمال الإجتماعية فى تحقيق الإصلاح لبرامج السياسة الإجتماعية بالمجتمع المصرى " دراسة مطبقة على عينة من رواد الأعمال ومدربى ريادة الأعمال بمحافظة قنا " ، (بحث منشور، مجلة دراسلت فى الخدمة

الإجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ع ٤١، ج ٨، ٢٠١٦)، ص ١٧٦.

٢٠) أحمد الشميرى ، وفاء المبريك: ريادة الأعمال، (مكتبة الشقرى، الرياض، ٢٠١٠)، ص ٦.

٢١) أحمد حمدى شورة توفيق: نحو تصور لدور ريادة الأعمال الإجتماعية فى تحقيق الإصلاح لبرامج السياسة الإجتماعية بالمجتمع المصرى " دراسة مطبقة على عينة من رواد الأعمال ومدربى ريادة الأعمال بمحافظة قنا "،مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

٢٢) سامى مصطفى كامل زايد: حتمية التخطيط الإجتماعى " رؤية لتحقيق أهداف التنمية "، (المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٤)، ص:ص ١٥٤: ١٥٥.

٢٣) إبراهيم محمد الزين: إسهامات الغرف التجارية فى دعم المبادرات الشبابية بقطاع المشروعات الصغيرة، (بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ع٤٢، ج ١٠، ٢٠١٧)، ص ٩.

٢٤) محمد هيكل: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة،(مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣) ص :ص ٢١ : ٢٢.

٢٥) تقرير الصندوق الإجتماعى للتنمية: المشروعات الصغيرة، ٢٠١٦.

٢٦) أيمن عادل عبد الفتاح عيد: دور المشروعات الصغيرة في دعم المسئولية الاجتماعية، (بحث منشور، المؤتمر السنوي الثالث عشر، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨).

٢٧) أيمن على عمر: دراسات فى إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة " مدخل تطبيقى معاصر " ،(منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠)، ص ١٧.

٢٨) فلاح حسن الحسينى: إدارة المشروعات الصغيرة " مدخل إستراتيجى للمنافسة والتميز "،(الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦)، ص:ص٥١:٥٣

(٢٩) جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المكتب الفنى ، إدارة المعلومات.

٣٠) سامى مصطفى كامل زايد: حتمية التخطيط الإجتماعى " رؤية لتحقيق أهداف التنمية "، (المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٤)، ص ١٦٥.

٣١) هالة محمد لبيب: أدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى، (المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة، ٢٠٠٢)، ص١٠.

٣٢) هالة محمد لبيب: أدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

٣٣) سيد ناجى مرتجى: المشروعات الصغيرة والمتوسطة " المفهوم والمشكلات وإطار التطوير " ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤) ص ٥.

٣٤) نغم لقمان محمد الحيالى: الحماية الدولية للحق فى التنمية، (المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٨)، ص٩٠.

٣٥) موقع وزارة الاستثمار بجمهورية مصر العربية :
www.investment.gov.eg/ar/highlights/pages/awards26-6-2010

٣٦) سيد كاسب، كمال جمال الدين: المشروعات الصغيرة " الفرص والتحديات "، (مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، القاهرة،٢٠٠٥)،ص٦٠.

٣٧) مصطفى علوي: قمة عمالة الشباب، (بدون دار نشر، القاهرة، ، ٢٠٠٢)، ص١٨.

٣٨) لؤي محمد زكي رضوان: منشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، الواقع ومعوقات التطوير، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكالاًت وآفاق التنمية، (القاهرة، ٢٠٠٤م)، ص:ص١١٨: ١١٩.

39) world bank : poverty and policy , www, org/ wbi/ goremance/ pdf/ 2006, p 301

40) Chales smith: economic development, group welfare, Macmillan press Ltd, www, gt2, 2003, p 58

٤١) خالد عبدالعزيز السهلاوي : معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، (مجلة معهد الادارة العامة، الرياض ، مج ٤١، ع ٢، ربيع الآخر ١٤٢٢هـ)، ص ٣٣.

٤٢) معهد التخطيط القومى : دور الصناعات الغيرة في خطط التنمية ، (مركز التوثيق والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤)، ص:ص ٢٠٢ : ٢٠٤.